الأمم المتحدة

A/67/519

الجمعية العامة

Distr.: General
19 October 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البنود ٩ و ١١ و ١٤ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٦ و ٣٧ و ٤١ و ٤٥ و ٥٧ و ٦١ و ٦٣ و ٦٨ و ٧٠ و ٧٥ و ١١٣ و ١١٦ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٩ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٤٥ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلانين السياسيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسَّقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

المسائل المتعلّقة بالاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

071112 071112 12-55865 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التنمية المستدامة

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

العولمة والترابط

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

التنمية الزراعية والأمن الغذائي

التنمية الاجتماعية

النهوض بالمرأة

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثّر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدُّم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

حق الشعوب في تقرير المصير

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدّمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

المحيطات وقانون البحار

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تنشيط أعمال الجمعية العامة

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تخطيط البرامج

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

جدول الأنصبة المقرّرة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

إدارة الموارد البشرية

جدول الأنصبة المقرّرة لقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجَّهة إلى الأمين العام من الممثّل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه الإعلان الوزاري الذي اعتُمد في الصادر عن الاجتماع السنوي السادس لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (انظر المرفق).

وباسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أرجو ممتنّاً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة السابعة والستين للجمعية العامة في إطار بنود جدول الأعمال ٩ و ١١ و ١٤ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٦ و ٣٧ و ٤١ و ٤٥ و ٥٧ و ٦١ و ٦٣ و ٦٨ و ٧٠ و ٧٥ و ١١٣ و ١١٦ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٩ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٤٥.

(توقيع) مراد **بن مهيدي**
السفير والممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ ٧٧

مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ الموجَّهة إلى الأمين العام من الممثّل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة

الإعلان الوزاري الذي اعتُمد في الاجتماع السنوي السادس والثلاثين لوزراء خارجية دول مجموعة الـ ٧٧

نيويورك، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين بمقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بمناسبة اجتماعهم السنوي السادس والثلاثين. واستعرض الوزراء الوضع الاقتصادي العالمي والتحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان النامية واعتمدوا الإعلان التالي:

١ - إن الوزراء، بعد استعراض الحالة الاقتصادية في العالم، يلاحظون أن الأزمة المالية والاقتصادية، برغم أنها نشأت في العالم المتقدِّم، إلاّ أنها ما زالت تؤثّر سلباً على البلدان النامية لا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية فحسب، لأسباب شتّى منها التخفيض التنافسي لقيمة العملات، ووجود حواجز تعترض التجارة والتمويل في بعض التدابير التي اتخذتها بعض البلدان المتقدمة من أجل مواجهة الأزمة، ولكن أيضا في المستجدات الحاصلة على الصعيد الاجتماعي، مما أفضى إلى فقدان واسع لفرص العمل، فضلاً عن نشوء صعوبات تصادفها الحكومات في تمويل البرامج الاجتماعية التي تتصدّى للفقر أو في توفير الخدمات الأساسية، مما يهدّد فرص بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - ويعرب الوزراء عن الانشغال العميق إزاء الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة العالمية المالية والاقتصادية التي ما زالت قائمة وخاصة على التنمية. وفي هذا السياق، يؤكد الوزراء على ضرورة العمل بصورة عاجلة من أجل التصدّي للمشاكل مع التشديد على ضرورة ألاّ تُستخدَم أزمة من هذا القبيل، وتحت أي ظروف من الظروف، كذريعة لتقاعس البلدان المتقدمة الشريكة في التنمية عن الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها تجاه البلدان النامية أو لعدم الوفاء بها، بما في ذلك الالتزامات المتصلة بالمساعدة الإنمائية الدولية.

٣ - ويؤكد الوزراء من جديد الحاجة الملحة إلى التصدي بفعالية للأزمة الاقتصادية الراهنة التي لم تنته بعد والتي يتسم التعافي منها بكونه غير متوازن وغير مؤكد. كما أن المشاكل الهيكلية التي تواجه الاقتصاد العالمي يتعيَّن حلّها، بما في ذلك من خلال الإنجاز الكامل لإصلاح النظام والبنيان الماليين العالميين.

٤ - ويؤكد الوزراء من جديد أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي محور الغايات التي تسعى إليها الأمم المتحدة، كما أن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، لا بد وأن يظل يشكّل الإطار الشامل للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. ويؤكد الوزراء من جديد الحاجة إلى التنفيذ الكامل لجميع التعهدات المتفق عليها في جميع مؤتمرات القمة الرئيسية والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بها. كما يشددون على ضرورة إقامة شراكة عالمية معزّزة من أجل التنمية، تستند إلى الاعتراف بتولي البلدان القيادة والإشراف في ما يتعلق باستراتيجياتها الإنمائية.

٥ - ويعرب الوزراء عن التزامهم بتدعيم الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ وبدء تصميم الخطة الإنمائية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦ - ويعرب الوزراء عن انشغالهم العميق إزاء العقبات التي تكبِّل جهود مكافحة الفقر، الناجمة عن الأزمات العالمية الراهنة وخاصة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأزمة الغذاء العالمية واستمرار انعدام الأمن الغذائي وأزمة الطاقة، وكذلك التحديات التي يطرحها تغيُّر المناخ على البلدان النامية. ويكررون التأكيد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لجذور الفقر الهيكلية للفقر في النظام الدولي التي تعوق جهود البلدان النامية في مكافحتها للفقر. وفي هذا السياق، يؤكد الوزراء من جديد أن النمو الاقتصادي المستدام والشامل أمر لا غنى عنه لاستئصال شأفة الفقر والجوع، وبخاصة في البلدان النامية، ويشددون كذلك على ضرورة تكميل الجهود الوطنية المبذولة في هذا المضمار بتهيئة بيئة دولية تهدف إلى توسيع الفرص الإنمائية أمام البلدان النامية.

٧ - ويكرر الوزراء التأكيد على أنه لا يمكن النجاح في القضاء على الفقر إلا بالالتزام والجهود الجماعية للمجتمع الدولي. ولذلك يجب تعزيز التعاون الدولي القائم على الاعتراف بالقيادة والملكية الوطنيتين للاستراتيجيات الإنمائية، بما في ذلك الوفاء بالالتزام بالمساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها دولياً وتخفيف أعباء الديون وإتاحة النفاذ إلى الأسواق وبناء القدرات وتقديم الدعم التقني.

٨ - ويكرر الوزراء التأكيد أن القضاء على الفقر هو أعظم التحديات العالمية التي تواجه البلدان النامية اليوم، وأن التصدّي له شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. ويشيرون إلى عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) الصادر في عام ٢٠٠٧ وضرورة تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمنصف على الأصعدة كافة من أجل الانخراط بنجاح في جهود التصدّي للفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٩ - ويعلن الوزراء أن الأمم المتحدة هي الهيئة العالمية الوحيدة التي تتمتع بعضوية عالمية وبشرعية لا جدال فيها، وهي قادرة بالتالي على معالجة قضايا إدارة الشؤون الاقتصادية على الصعيد العالمي بهدف تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومتوازنة اجتماعياً. لذا، ينبغي تعزيز دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية على الصعيد العالمي. وكي يتسنى للأمم المتحدة الاضطلاع بدورها في إدارة الشؤون الاقتصادية على الصعيد العالمي، من الأهمية بمكان أن تبدي كل الدول الأعضاء الإرادة السياسية من أجل الالتزام بعمليات الأمم المتحدة، وبتعددية الأطراف وبالقيم التي تقوم عليها. ويجب على الدول الأعضاء أن تلتزم بالعمل بشكل متضامن على إيجاد استجابات عالمية منسقة وشاملة لقضايا إدارة الشؤون الاقتصادية على الصعيد العالمي وباتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز دور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في الاستجابة للأزمات العالمية وأثرها المتزايد على التنمية. لذا يجب أن تكون الأمم المتحدة مجهزة أيضا بالموارد والقدرات اللازمة التي تتيح لها مواجهة التحديات العالمية بسرعة وفعالية.

١٠ - ويحيط الوزراء علماً بالتطورات الأخيرة الحاصلة في مؤسسات بريتون وودز، ويدعون إلى القيام في أقرب وقت ممكن، بإنجاز عاجل لعملية إصلاح أكثر طموحا بكثير لهيكل إدارة تلك المؤسسات، وخارطة طريق معجَّلة لمواصلة الإصلاحات بشأن إسماع صوت البلدان النامية ومشاركتها وتعزيز قوة تصويتها على أساس نهج يعبّر حقا عن ولايتها الإنمائية وبمشاركة جميع الجهات المعنية في عملية منصفة وشفافة وتشاورية وجامعة. وفي هذا الصدد، يدعو الوزراء الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تدشين عملية تهدف إلى إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي.

١١ - ويقر الوزراء بأن التفاوت داخل البلدان وبينها يشكل مبعث قلق لجميع البلدان بصرف النظر عن مستوى التنمية لديها وأنه يمثل تحديا متزايدا تترتب عليه آثار متعددة بالنسبة لتحقيق الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ويشددون على ضرورة التصدي للفوارق المستمرة والكبيرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والفوارق بين الأغنياء والفقراء وبين سكان المناطق الريفية وسكان المناطق الحضرية. وفي هذا السياق، يؤكد الوزراء مجددا أهمية إيلاء اعتبار أكبر لتأثير الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في عملية التنمية، بما في ذلك في وضع الاستراتيجيات الإنمائية وتنفيذها.

١٢ - ويشدد الوزراء على أهمية إنشاء آلية متابعة مناسبة داخل منظومة الأمم المتحدة لسد الفجوة بين وضع السياسات وتنفيذ الالتزامات، ولا سيما من خلال إنشاء لجنة لتمويل

التنمية كهيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن المهم أيضا أن تدعم الدول الأعضاء الجهود الرامية إلى تعزيز وتحقيق مزيد من التقدم في عملية تمويل التنمية، فمن شأن ذلك أن يساعد على تعزيز تماسك النظم المالية والتجارية واتساقها بما يكفل دعمها لتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

١٣ - ويشدد الوزراء على أن أزمات الديون غالبا ما تكون باهظة التكلفة ومضرة، تتبعها تخفيضات في الإنفاق العام في مجالات منها الصحة والتعليم، مما يضر بشكل خاص بالفقراء والضعفاء. ويسلِّمون بأهمية تخفيف عبء الديون، بما في ذلك إلغاء الديون أو إعادة هيكلتها. وفي هذا المضمار، أكّدوا من جديد الحاجة الملحة العاجلة إلى أن يتدارس المجتمع الدولي خيارات تتيح إعادة هيكلة للديون تتسم بأنها فعّالة ومنصفة ودائمة ومستقلة وموجّهة نحو التنمية، واستحداث آلية دولية لحلّ مشكلة الديون، ويدعون جميع البلدان إلى تعزيز المناقشات الدائرة في الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات الملائمة نحو تحقيق هذا الهدف والمساهمة فيها.

١٤ - ويعيد الوزراء التأكيد على أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال ضرورية كمحفز للتنمية، فهي تسهل تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ويرون أنه لا يمكن للأزمة المالية والاقتصادية العالمية أن تشكل ذريعة لتهرُّب البلدان المتقدمة النمو من الوفاء بالتزاماتها القائمة بتقديم المعونة والتعهُّد بالمزيد من الالتزامات. فالاستجابة للأزمة الاقتصادية الحالية بشكل فعال تتطلب الوفاء في الوقت المقرر بالالتزامات الحالية بتقديم المعونة وتلبية الحاجة الماسة لأن تقوم الجهات المانحة بالوفاء بها.

١٥ - ويشدد الوزراء على ضرورة أن تفي البلدان المتقدمة النمو بما قطعته على نفسها من التزامات ووضعته من أهداف قائمة على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف بشأن تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك، في جملة أمور، في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وفي توافق آراء مونتيري، وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وفي إعلان غلين إيغلز، وفي إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وفي المحافل الأخرى ذات الصلة وأن يعزز تلك الالتزامات والأهداف. ولا بد من زيادة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية التي يمكن التنبؤ بها والمستدامة، من أجل مواجهة التحديات الإنمائية الاعتيادية والتحديات الجديدة والناشئة في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية الضعيفة.

١٦ - ويكرر الوزراء التأكيد على أن البلدان المتقدمة النمو، كمجموعة، لا تزال أبعد ما يكون عن تحقيق الهدف القائم منذ أمد بعيد المتعلق بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية، بما في ذلك الهدف

المتمثل في تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً. ومن أجل الوفاء بالالتزامات والأهداف المتفق عليها يدعو الوزراء البلدان المتقدمة النمو إلى وضع جداول زمنية واضحة وشفافة ضمن عمليات تخصيص الاعتمادات في ميزانياتها الوطنية للوصول بحلول عام ٢٠١٥ كحد أقصى، إلى مستوى النسبة المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، وقدرها ٠,٧ في المائة بما في ذلك الهدف المتمثل في تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة لأقل البلدان نموا. ويذكرون أنه رغم ما يحدثه تخفيف عبء الديون من أثر إيجابي على التنمية، ينبغي ألا يحتسب ذلك جزءا من مساهمة المساعدة الإنمائية الرسمية. ويؤكد الوزراء من جديد أن التنفيذ الكامل لهذه الالتزامات سيعزز كثيرا الموارد المتاحة للدفع قدما بالخطة الإنمائية الدولية ومساعدة البلدان النامية على تخفيف آثار الأزمة والتصدي لها بمزيد من الفعالية وفقاً لاستراتيجياتها الوطنية.

١٧ - ويسلم الوزراء بأن اعتماد آليات تمويل ابتكارية يمكن أن يسهم بشكل إيجابي في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية للتنمية على أساس مستقر وتطوعي ويمكن التنبؤ به. ويكررون التأكيد على ضرورة صرف هذا التمويل وفقا لأولويات البلدان النامية، وألا يحملها ذلك أعباء لا داعي لها، وألا يشكل بديلا عن المصادر التقليدية لتمويل التنمية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، أو يؤثر سلبا على مستويات تلك المصادر. وبينما يشدد الوزراء على التقدم الكبير المحرز في إيجاد مصادر ابتكارية لتمويل التنمية، فهم يرون أيضا أن من الأهمية بمكان توسيع نطاق المبادرات الحالية واستحداث آليات جديدة، حسب الاقتضاء. ويؤكدون أنه نظرا للتوسع في العمل والاضطلاع بمبادرات جديدة، ينبغي أن تبقى الأولويات موجهة إلى توفير موارد إضافية مستقرة وتكميلية للتمويل التقليدي للتنمية.

١٨ - ويعرب الوزراء عن قلقهم العميق من تزايد التفاوت بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية حيث إن معظم البلدان النامية حرمت من الاستثمارات المالية على الرغم مما قامت به من إصلاحات ووضعته من سياسات مختلفة لإشاعة أجواء أكثر اجتذاباً للاستثمارات. فسياسات الإصلاح كثيرا ما تكون مقيدة بشروط تفرضها المؤسسات المالية الدولية. ولا بد من اتخاذ تدابير واعية في مجال السياسات لتسهيل ضخ الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، بما في ذلك وضع مخططات لضمان الاستثمار، وإبرام اتفاقيات بشروط ميسرة، بشأن الوصول إلى الأسواق، وفي مجالي الإنتاج والتوريد، والقيام محليا بتجهيز وتسويق المواد الخام والسلع الأساسية، مع التأكيد على أهمية اتساق الاستثمار الأجنبي المباشر مع الأولويات الإنمائية الوطنية.

١٩ - ويؤكد الوزراء على الحاجة الملحة إلى زيادة الجهود المبذولة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمعالجة الأمن الغذائي والتنمية الزراعية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية الدولية. ويشددون على ضرورة توفير التمويل المستمر لتعزيز الإنتاج الغذائي العالمي وزيادة الاستثمارات الموجهة إليه، ويدعون إلى توفير موارد مالية جديدة وإضافية من جميع المصادر لتحقيق تنمية زراعية وأمن غذائي مستدامين.

٢٠ - ويؤكد الوزراء مجددا على أن الجوع يشكل انتهاكا لكرامة الإنسان، ويدعون إلى اتخاذ تدابير عاجلة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل القضاء عليه. ويؤكدون مجددا أيضا على حق كل فرد في الحصول على أغذية مأمونة ومغذية بما يتفق مع الحق في الغذاء والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع، وذلك ليكون قادرا على النماء على نحو كامل والحفاظ على قدراته الجسدية والعقلية.

٢١ - ويشدد الوزراء على أن تحقيق الأمن الغذائي سيتطلب تعزيز قطاع الزراعة في البلدان النامية وتنشيطه، بما في ذلك من خلال تمكين الشعوب الأصلية، والمجتمعات الريفية، وصغار ومتوسطي المزارعين، وتقديم المساعدة التقنية والمالية، والحصول على التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات، وتبادل المعارف والخبرات. ويشدد الوزراء على أن الإعانات والاختلالات الأخرى في السوق الناجمة عن ممارسات البلدان المتقدمة النمو ألحقت ضررا بالغا بالقطاع الزراعي في البلدان النامية، وهو ما يحد من قدرة هذا القطاع الرئيسي على المساهمة بشكل فعال في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمنصف، والتنمية المستدامة، والأمن الغذائي والتنمية الريفية. وعليه، يدعو الوزراء إلى الإلغاء الفوري لجميع أشكال الإعانات الزراعية وغيرها من التدابير التي تفسد السوق، والتي تمارسها البلدان المتقدمة النمو. ويحثون البلدان المتقدمة النمو على إبداء المرونة والإرادة السياسية اللازمتين للتصدي على نحو فعال لهذه الشواغل الرئيسية للبلدان النامية في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية.

٢٢ - ويرحب الوزراء باعتماد قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٢١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بتوافق الآراء، الذي يُعلِن سنة ٢٠١٣ سنة دولية للكينوا، باعتبار ذلك مبادرة من دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ويدعون البلدان إلى تأييد تنفيذها. وفي هذا المضمار، يعرب الوزراء عن التزامهم بتعزيز زراعة الكينوا بالنظر إلى خصائصها التغذوية، في مكافحة الجوع. ويؤكدون أيضاً على أهمية نشر المعلومات بشأن الخصائص التي يتسم بها هذا العنصر المغذّي من خلال دعم برامج البحث والتطوير.

٢٣ - ويرحِّب الوزراء بقرار المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة تعيين خوان إيفو موراليس آيما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، سفيراً خاصاً لمنظمة الأغذية والزراعة للسنة الدولية للكينوا، اعترافاً بقيادته والتزامه في مضمار مكافحة الجوع وسوء التغذية. ويدعم الوزراء أيضاً تنظيم اللجنة الدولية لتنسيق السنة الدولية للكينوا، التي ستعمل على تعزيز البرامج والأنشطة ذات الصلة بما يكفل نجاح السنة الدولية للكينوا.

٢٤ - ويوضح الوزراء أن التجارة الدولية أداة حيوية لتهيئة سُبل النمو المستدام في الأجل الطويل. ونظراً للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، كان للتدهور الحاصل في التجارة أثر بالغ في البلدان النامية، تجلّى ذلك في انخفاض طرأ على صادراتها وخسارة في إيراداتها من الصادرات وتقييد سُبل حصولها على تمويل التجارة وانخفاض الاستثمارات الموظّفة في عملية تنويع الإنتاج وفي تعزيز الصادرات. ومن أجل تسخير الإمكانات التي تنطوي عليها التجارة تسخيرا كاملا، من المهم دعم إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف تحكمه قواعد يكون منفتحا وغير قائم على التمييز ومنصفاً ويساهم في تحقيق النمو والتنمية المستدامة وفي إتاحة فرص العمل، ولا سيما من أجل البلدان النامية.

٢٥ - وفي هذا السياق، يحث الوزراء البلدان المتقدّمة على الامتناع عن جميع تدابير الحماية، ولا سيما تلك التي تؤثّر في البلدان النامية، بما في ذلك الحواجز الجمركية وغير الجمركية وغيرها من الحواجز التي تقيِّد التجارة، وخاصة الإعانات الزراعية، وتصحيح أي تدابير من هذا القبيل تكون قد اتخذتها. ويدعون إلى الوفاء بجميع الالتزامات الواردة في إعلان الدوحة لعام ٢٠١١ فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية لصالح البلدان النامية، أخذاً بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً.

٢٦ - ويؤكد الوزراء بقوة على ضرورة اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في الوقت المناسب، في ظل الاحترام التام لولايتها الإنمائية ومراعاة احتياجات وأولويات البلدان النامية. وستساعد المحصّلة الناجحة لهذه الدورة على كفالة نمو التجارة العالمية، والحيلولة دون اتخاذ تدابير حمائية، وخاصة في البلدان المتقدمة، وإيجاد فرص جديدة لإتاحة الوصول إلى الأسواق أمام البلدان النامية.

٢٧ - ويهيب الوزراء بالبلدان المتقدمة إلى تقديم المساعدة التقنية الفعّالة المتصلة بالتجارة وبناء القدرات لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً من بينها. كما أهابوا بالبلدان المتقدمة إلى تقديم دعم كاف للإطار المعزَّز المتكامل بما يكفل التصدّي لقيود جانب العرض والبنى الأساسية المتصلة بالتجارة والقيود التي تعرقل القدرة الإنتاجية، وذلك لمساعدة البلدان

النامية على زيادة صادراتها والقيمة المضافة وتعزيز النمو المستدام وإيجاد فرص العمل في سبيل انتشال المزيد من الناس من وهدة الفقر.

٢٨ - وينوِّه الوزراء بنتائج الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، التي عقدت في الدوحة، قطر في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، التي أعادت تأكيد الولاية الأساسية التي يضطلع بها المؤتمر والوارد تعريفها في اتفاق أكرا، مؤكّدين في ذلك على دور هذه المنظمة بوصفها الجهة المسؤولة عن تنسيق المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، وتعزز في الوقت ذاته أوجه التآزر والتكامل مع مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. ويعربون عن الأمل في أن يقدم المجتمع الدولي دعمه الكامل للأونكتاد في أنشطته ويشجع هذه المنظمة على إضافة مساهمتها من أجل بلوغ المزيد من الأهداف الإنمائية خلال السنوات الأربع المقبلة.

٢٩ - ويشدد الوزراء على ضرورة أن يتم في الوقت المناسب إتاحة وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بصورة دائمة دون رسوم جمركية أو حصص على نحو ما ورد في برنامج عمل اسطنبول. ويشددون على أهمية تيسير انضمام جميع البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً التي تتقدم بطلب العضوية في منظمة التجارة العالمية، دون عوائق سياسية، وبشكل سريع وشفاف، ومع التقيّد التام بمبادئ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية.

٣٠ - ويسلِّم الوزراء بضرورة مواصلة تعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب. ويشيرون إلى أن تعزيز فرص الوصول إلى الأسواق بين البلدان النامية يمكن أن يؤدّي دوراً إيجابياً في حفز التجارة بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، يرحبون بأمور شتّى من بينها اختتام الدورة الثالثة للنظام العالمي للأفضليات التجارية باعتماد بروتوكول ساو باولو في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ويشجعون جميع البلدان النامية التي لم تنضم بعد إلى النظام العالمي للأفضليات التجارية وبروتوكولاته على أن تنظر في القيام بذلك.

٣١ - ويشدد شدّد الوزراء على الحاجة للتخلي عن جميع التدابير والاتجاهات الحمائية، ولا سيما تلك التي تؤثّر على البلدان النامية، بما في ذلك الحواجز الجمركية وغير الجمركية وغيرها المفروضة على التجارة، وخاصة ما يتعلّق بالإعانات الزراعية. ولتصحيح أي تدابير اتُّخذت من قبل، يسلِّمون بحق البلدان في الإفادة الكاملة من حيِّزها للسياسات ومن أوجه المرونة تماشياً مع التزامات منظمة التجارة العالمية، ويدعون منظمة التجارة العالمية والهيئات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك الأونكتاد، إلى مواصلة رصد التدابير الحمائية وتقييم أثرها على البلدان النامية.

٣٢ - ويدعو الوزراء إلى التنفيذ الكامل لقرار مراكش الوزاري الخاص بالتدابير المتعلقة بما قد يحدث من آثار سلبية لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، من خلال تزويد تلك البلدان بالمساعدة التقنية والمالية بما يكفي لتلبية احتياجاتها الغذائية.

٣٣ - ويعرب الوزراء عن الانشغال العميق إزاء استمرار النقص في نقل التكنولوجيا والدراية والخبرة إلى البلدان النامية. ويشددون على ضرورة اتخاذ التدابير الملائمة للتغلب على الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والعمل على وضع ترتيبات لتسهيل عملية نقل التكنولوجيا. فنقل التكنولوجيا لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا والنظيفة، أمران أساسيان لتعزيز الجهود الإنمائية التي تبذل في بلدان الجنوب. وينبغي تمكين البلدان النامية من تطوير التكنولوجيا الخاصة بها، بدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك بناء القدرات المحلية على تصميم وتطوير التكنولوجيات. ويشدد الوزراء على أن أوجه التقدُّم المحققة في مجالي العلم والتكنولوجيا وتيسير إتاحة سبل الحصول على أحدث التكنولوجيات، أمور ستساعد بالتأكيد البلدان النامية على إحراز تقدُّم هام في مجالات من قبيل الزراعة والصحة والطاقة والتجارة والمياه وحماية البيئة. كما أن التقدّم في هذه القطاعات يمثّل في جوهره الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ويدعو الوزراء إلى اتخاذ إجراءات عاجلة فيما يتعلّق بآلية تيسير تكفل تعزيز التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً وتنميتها ونقلها ونشرها، على نحو ما اتُّفق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٣٤ - ويحث الوزراء المجتمع الدولي على التصدي للتحديات التي تسببها الهجرة الدولية على أساس المسؤولية المشتركة لجميع البلدان والشراكة الأصيلة والفهم المشترك، لضمان أن تسهم الهجرة الدولية في تنمية كل من البلدان الموفِدة للعمالة والبلدان المستقبِلة لها مع تقليص الآثار السلبية إلى أدنى حد ممكن.

٣٥ - ويدعو الوزراء جميع الدول الأعضاء إلى تجديد الإرادة السياسية للتعامل بطريقة متوازنة مع التحديات والفرص التي تطرحها الهجرة الدولية، النظامية وغير النظامية، وإلى تشجيع احترام حقوق الإنسان وحمايتها عند وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالهجرة. ويشددون في هذا المضمار على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من مصادر تعبئة الموارد الدولية لدعم جهود البلدان النامية من أجل استئصال شأفة الفقر وتعزيز حق الشعوب في التنمية، باعتبارها أداة أساسية لضبط تدفُّقات المهاجرين، التي يحركها في جملة أمور البحث عن رفاه وفرص عمل أفضل.

٣٦ - ويرفض الوزراء رفضا قاطعا فرض أي قوانين وأنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك الجزاءات الانفرادية ضد البلدان النامية، ويكررون التأكيد على الحاجة الملحة إلى إلغائها فوراً. ويؤكدون أن هذه الإجراءات لا تقوض المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي فحسب، بل تهدد أيضا بصورة خطيرة حرية التجارة والاستثمار. ولذلك يدعون المجتمع الدولي إلى عدم الاعتراف بهذه التدابير أو تطبيقها.

٣٧ - ويؤكد الوزراء من جديد دعمهم القوي للأمم المتحدة ولكافة الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز قدرتها على تنفيذ ولاياتها تنفيذا كاملا وضمان تنفيذ جميع برامجها بصورة فعالة، لا سيما في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويعرب الوزراء عن اعتقادهم الراسخ بأن شرعية أي تدابير إصلاحية وتوافر مقومات بقائها يعتمدان في نهاية الأمر على موافقة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويؤكد الوزراء أن التدابير الخاصة بإصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن تستجيب للطابع الحكومي الدولي والمتعدد الأطراف والدولي الفريد الذي تتسم به.

٣٨ - ويدعو الوزراء إلى تدعيم دور الأمم المتحدة في الشؤون الاقتصادية والمالية الدولية، بما في ذلك دورها التنسيقي في مجال إدارة الشؤون الاقتصادية على الصعيد العالمي. كما يشددون على أن من المهم تعزيز تعاون أكبر بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وفي هذا الخصوص، يكررون تأكيد الدور المركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة بوصفها مركز تنسيق عملية متابعة تمويل التنمية وضرورة مواصلة أداء هذا الدور لكفالة استمرارية العملية وحيويتها، وتعيد في الوقت ذاته تأكيد ضرورة مواصلة تكثيف مشاركة جميع الجهات المعنية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، في متابعة الالتزامات المتعهد بها في مونتيري والدوحة والوفاء بها.

٣٩ - ويؤكد الوزراء مجدداً أن المساعدة الإنمائية التي تقوم منظومة الأمم المتحدة بتوفيرها للبلدان النامية تشكل، من حيث كميتها ونوعيتها وإمكانية التنبؤ بها، أولوية مركزية لهذه البلدان. وإضافة إلى ذلك، يتعين التصدي لمسألة تزايد الاختلال بين الموارد الأساسية وغير الأساسية للأنشطة التنفيذية باعتبارها مسألة عاجلة. ويلاحظ الوزراء أن تزايد التحول عن التمويل من الموارد الأساسية إلى التمويل من موارد غير أساسية غالبا ما يؤدي إلى التجزيء ويمكن أن ينتقص من فعالية الأنشطة التنفيذية وكفاءتها، نظرا لأن الموارد غير الأساسية لا يمكن التنبؤ بها، كما أنها ترفع تكاليف المعاملات وتنتقص من كفاءة منظومة الأمم المتحدة واتساقها وتزيد من تجزيئها، بما في ذلك على المستوى القطري، مما يؤدي إلى التنافس بين المنظمات، ودعوتها إلى تحويل مسار كل منها عن ولايته. ومن ثم، يدعو الوزراء البلدان

المانحة إلى توفير موارد مالية كافية لاستعادة التوازن بين موارد التمويل الأساسية وغير الأساسية وضمان توفير قاعدة متسعة وكافية للموارد الموجهة للتنمية

٤٠ - ويؤكد الوزراء من جديد أن تعزيز دور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وقدرته على مساعدة البلدان في تحقيق أهدافها الإنمائية يتطلب تحسيناً مستمراً في فعاليته وكفاءته واتساقه وتأثيره، بالإضافة إلى زيادة كبيرة في الموارد. وفي هذا الصدد، يجب أن تحتفظ الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، في جملة أمور، بطبيعتها الشاملة والطوعية والقائمة على المنح والحيادية والمتعددة الأطراف، وكذلك قدرتها على الاستجابة على نحو مرن لاحتياجات التنمية للبلدان المستفيدة من البرامج. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية لصالح البلدان المستفيدة، بناء على طلب تلك البلدان ووفقا لسياساتها الوطنية وأولوياتها الإنمائية الوطنية. وفي هذا الخصوص، أعرب الوزراء عن تطلعهم إلى اختتام ناجح لمفاوضات الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، الذي يعترف باحتياجات البلدان النامية وأولوياتها.

٤١ - ويشدد الوزراء على أهمية قيام منظومة الأمم المتحدة بأسرها وكذلك مؤسسات بريتون وودز والجهات المانحة الثنائية بالاعتراف بملكية البلدان النامية المعنية، ومواءمة برامجها التعاونية مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لتلك البلدان والقيام أيضاً حسب الاقتضاء بمواءمة فرادى برامجها التعاونية بهدف المساهمة على النحو الأمثل في تحقيق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٤٢ - وأشار الوزراء إلى الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وهي القارة الوحيدة التي لا تسير الآن على درب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ويقِرُّون بأنه بينما بدأ النمو الاقتصادي يعود من جديد، هناك حاجة لدعم الانتعاش الجاري بما يتّسم به من هشاشة وتفاوت، ولمواجهة ما تخلّفه الأزمات المتعدّدة حاليا من آثار سلبية على التنمية وما تطرحه من تحدّيات خطيرة أمام جهود مكافحة الفقر والجوع، وهو ما قد يشكّل عاملا آخر يقوّض الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في أفريقيا.

٤٣ - ويعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء عدم اكتمال الوفاء بالالتزام الذي قُطع في اجتماع قمة غلين إيغلز بمضاعفة المعونات المقدّمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، ويؤكدوا في هذا الصدد على ضرورة المضيّ قدما بسرعة نحو الوفاء بالتزامات غلين إيغلز وسائر التزامات الجهات المانحة بزيادة المعونات المقدمة للبلدان الأفريقية عبر سبل شتّى، منها توفير موارد

إضافية جديدة، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات ودعم تنميتها المستدامة. ومن ناحية أخرى، يرحب الوزراء بالدعم الذي قدّمه بعض البلدان النامية إلى أفريقيا من خلال برنامج التعاون في ما بين بلدان الجنوب وبرنامج التعاون الثلاثي.

٤٤ - ويعرب الوزراء عن انشغالهم إزاء الحالة التي تشهدها أقل البلدان نمواً، التي ما برحت تتدهور نتيجة للأزمات العالمية المتواصلة والمتعددة التي تزيد من حدة بعضها البعض. فالأزمة المالية والاقتصادية العالمية المتواصلة تقوّض بوضوح التنمية في هذه البلدان. ويذكر الوزراء بأن المنجزات الإنمائية المتواضعة التي حققتها أقل البلدان نمواً على مدار السنوات بدأت تنحسر، مما دفع عدداً أكبر من سكانها إلى حالة من الفقر المدقع. وكثير من أقل البلدان نمواً ما زالت تتعثّر خلف المسيرة فيما يتصل بالوفاء بمعظم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك تلك الواردة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٥ - ويؤكد الوزراء من جديد على أن التنفيذ الكامل للالتزامات المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عقد في اسطنبول في الفترة من ١٠ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، سيعزز كثيرا الموارد المتاحة للدفع قدما بالخطة الإنمائية الدولية ومساعدة البلدان النامية على تخفيف آثار الأزمة والتصدي لها بمزيد من الفعالية وفقا لاستراتيجياتها الوطنية.

٤٦ - ويشير الوزراء إلى اعتراف المجتمع الدولي بمكامن الضعف الفريدة والخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية ابتداءً من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، ومرورا بالمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في بربادوس في عام ١٩٩٤، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢، والاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في موريشيوس في عام ٢٠٠٥، ويشيرون مع القلق إلى عدم كفاية الخطوات المتخذة على الصعيد الدولي لمعالجة مكامن ضعف هذه البلدان وتقديم الدعم الفعّال لجهودها في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٤٧ - ويشير الوزراء إلى أن تغيّر المناخ وارتفاع مستويات سطح البحر يشكلان الخطر الأكبر على بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية ومقوّمات حياتها وجهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويدعون المجتمع الدولي في هذا الصدد إلى الالتزام بزيادة التعاون الدولي على سبيل الاستعجال دعما لتلك الجهود، وبخاصة من خلال زيادة الموارد المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا والدراية التقنية، وزيادة مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية.

٤٨ - وفي هذا السياق، يدعو الوزراء إلى تكثيف الجهود لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية النامية الصغيرة واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ. كما دعوا منظومة الأمم المتحدة إلى دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في صمودها في وجه التحديات المتواصلة والناشئة التي تواجهها هذه الدول فيما يتصل بتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك عقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤.

٤٩ - ويكرّر الوزراء إقرارهم بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ولما تواجهه من تحدّيات بسبب افتقار أقاليمها إلى المنافذ البحرية، والتي تتفاقم بسبب البُعد عن الأسواق العالمية، ويعربون عن قلقهم لبقاء النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للبلدان النامية غير الساحلية شديدي التأثّر بالهزّات الخارجية وبتداعيات التحدّيات المتعدّدة التي يواجهها المجتمع الدولي، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية، والتغيرات المناخية، ويشددون على ضرورة أن يزيد المجتمع الدولي من المساعدات الإنمائية التي يقدّمها إلى البلدان النامية غير الساحلية لتمكينها من معالجة مكامن ضعفها وبناء قدرتها على التكيّف والسير على درب التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ويؤكدون بناء على ذلك الضرورة الملحّة لتلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وللتصدّي للتحدّيات التي تواجهها هذه البلدان، وذلك من خلال التنفيذ الكامل والفعال وفي الموعد المحدد لبرنامج عمل ألماتي على النحو الوارد في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي.

٥٠ - ويرحب الوزراء بقرار الجمعية العامة، في قرارها ٦٦/٢١٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عقد مؤتمر استعراضي عشري شامل لبرنامج عمل ألماتي في عام ٢٠١٤، ستسبقه أعمال تحضيرية إقليمية وعالمية ومواضيعية بأكثر الطرق فعالية وأحسنها تنظيما وأوسعها مشاركة. وسيُعقد اجتماعان للجنة التحضيرية الحكومية الدولية في أوائل عام ٢٠١٤. وفي هذا الصدد، يحيط الوزراء علماً بنتائج الاجتماع الرابع لوزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية، والاجتماع المواضيعي العالمي الرفيع المستوى المعني بالتجارة الدولية وتيسير التجارة وتقديم المعونة من أجل التجارة، الذي عقد في ألماتي في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٥١ - ويسلِّم الوزراء بأن البلدان المتوسطة الدخل ما زالت تواجه تحديات كبيرة في مجال التنمية ويشددون على أنه برغم ما حققته البلدان المتوسطة الدخل مؤخراً من تقدّم، وكذلك الجهود التي ما زالت تبذلها، إلاّ أن نسبة ٧٥ في المائة من فقراء العالم ما برحوا يعيشون في

تلك البلدان. كما أن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك إيجاد فرص العمل للشباب وتنويع اقتصادات تلك البلدان وتطوير التكنولوجيات لا تزال كلها تشكل تحديات هائلة أمام البلدان المتوسطة الدخل.

٥٢ - وعلاوة على ذلك، يود الوزراء أن يؤكدوا التضامن المتزايد والدور المتعاظم الذي تقوم به البلدان المتوسطة الدخل في مجال التعاون بين بلدان الجنوب دعماً للجهود الإنمائية للبلدان النامية الأخرى.

٥٣ - ويرحِّب الوزراء بتنظيم مناسبة رفيعة المستوى والاحتفال بها في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢، احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة لاعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وقد نظمت هذه المناسبة الدورة الحادية عشرة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، عملا بقرار الجمعية العامة ٦٦/١٤٢.

٥٤ - ويرحِّب الوزراء باعتماد قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٩٦ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بشأن تنظيم الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، الذي سيُعرف باسم المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية، والمقرر عقده يومي ٢٢ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في نيويورك، وذلك لتبادل وجهات النظر وأفضل الممارسات في مجال إعمال حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك العمل على تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وقررت الجمعية في ذلك القرار أن يفضي المؤتمر العالمي إلى اعتماد وثيقة ختامية موجزة ذات منحى عملي وشجعت مشاركة الشعوب الأصلية في هذا المؤتمر العالمي.

٥٥ - ويرحِّب الوزراء بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“، ويعربون عن تقديرهم لحكومة البرازيل على استضافتها الناجحة للمؤتمر في ريو دى جانيرو، بالبرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقد أكّد المؤتمر من جديد أن القضاء على الفقر هو أعظم التحدّيات التي يواجهها العالم في الوقت الراهن. وحدّد أيضاً الالتزامات الأساسية، وأكد من جديد المبادئ الأساسية، وخاصة مبدأ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة والمتباينة في الوقت ذاته، على النحو الوارد في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام ١٩٩٢، وقدم توجيهات جديدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويحث الوزراء المجتمع الدولي على مواصلة تعميم قضية التنمية المستدامة على الأصعدة كافة عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلة التي تربط بينها وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها.

٥٦ - ويهيب الوزراء بالجمعية العامة إلى أن تشرع بصورة ناجحة وعاجلة في عمليات المتابعة المتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، من خلال ضمان تمثيل متوازن للدول النامية وتنفيذ فعلي وكامل لنتائج المؤتمر، بما في ذلك الأُطر المؤسسية الفعّالة لتحقيق التنمية المستدامة على الصُّعد كافة، فضلاً عن إتاحة السُّبل الكافية للتنفيذ للبلدان النامية.

٥٧ - ويؤكد الوزراء أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ هي المنتدى الأساسي الدولي والحكومي الدولي للتفاوض على سبل التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي.

٥٨ - ويذكِّر الوزراء مرة أخرى بأن تغيُّر المناخ يمثّل واحداً من أخطر التحديات العالمية في عصرنا هذا. ويؤكدون أن البلدان النامية لا تزال تعاني أكثر من غيرها من جرّاء الآثار الضارة الناجمة عن تغيُّر المناخ وتزايد وتيرة وقسوة الظواهر المناخية الشديدة. ويشيرون أيضاً إلى التحديات التي تواجهها البلدان النامية من جرّاء آثار تدابير التصدي. فتغيُّر المناخ لا يهدّد آفاق التنمية وإنجازات التنمية المستدامة فحسب، وإنما يهدد أيضاً صميم وجود المجتمعات والبلدان وبقائها.

٥٩ - ويشدد الوزراء على أن المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة، بحكم مسؤوليتها التاريخية، بحاجة إلى أن تتسلّم زمام القيادة فيما يتصل بالتصدّي لهذا التحدّي ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيُّر المناخ وعلى أساس مبادئها وأحكامها، وخاصة مبدأي الإنصاف والمسؤوليات المشتركة والمتباينة في الوقت ذاته وقدرات كل منها، وتقدِّم الدعم المالي والتكنولوجي للبلدان النامية. ويؤكد الوزراء أن من الأهمية بمكان اعتماد فترة التزام ثانية مُلزِمة قانوناً بموجب بروتوكول كيوتو ويجب أن تشكّل الناتج الأساسي المتوخى تحقيقه من الاجتماع الثامن عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ والدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو بالدوحة، ويجب أن تكون طموحة من حيث التخفيضات المطلوبة في الانبعاثات، وتبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بما يكفل تجنُّب أي ثغرة فاصلة بين فترتي الالتزام الأولى والثانية. ويشدد الوزراء على الحاجة إلى المبادرة العاجلة بسد ثغرة الطموح القائمة في هذا الخصوص، ويعربون عن انشغالهم إزاء عدم الوفاء بالالتزامات التي تعهّدت بها البلدان المتقدمة. ويؤكدون على ضرورة أن تتعهّد البلدان المتقدمة بالتزامات حازمة وطموحة من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ، مشفوعة بأهداف طموحة ترنو إلى التقليل الكمّي للانبعاثات والحدّ منها، على النحو الذي يقتضيه العلم وتقضي به الاتفاقية.

٦٠ - وفي هذا السياق، يعرب الوزراء عن تطلّعهم إلى تحقيق نتائج ناجحة وشاملة في الاجتماع الثامن عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية والدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، ويشددون على أهمية التنفيذ الكامل للحزمة الدقيقة التي أقرها الاجتماع السابع عشر والدورة السابعة في ديربان من جميع جوانبها، بما في ذلك التوصُّل إلى فترة التزام ثانية نوعية وقانونية لبروتوكول كيوتو. كما يشددون على أهمية الاختتام الناجح لأعمال الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية، تماشياً مع خطة عمل بالي والتقدُّم الملموس الذي تحقّق في قرارات كانكون وديربان، عن طريق دمج الأهداف الطموحة القابلة للقياس في المرفق الأول لغير الأطراف المدرجة في بروتوكول كيوتو، وتناول مسائل التكيُّف والتخفيف والتمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات بطريقة متوازنة وفعّالة.

٦١ - ويدعو الوزراء جميع الأطراف إلى الإبقاء على هياكل الاتفاقية وبروتوكول كيوتو الملحق بها لمدة تقارب العامين، ويحذرون من أي محاولة لإعادة التفاوض بشأن الاتفاقية أو لتفسير مبادئها، محذِّرين من مغبة تفكيك الهيكل الدولي لتغيُّر المناخ وتحويله إلى نظام أضعف يقوم على أساس ''التعهّد والاستعراض'' بالنسبة إلى الأطراف في المرفق الأول.

٦٢ - ويرى الوزراء أن التقدُّم الذي أُحرز في منهاج ديربان للعمل المعزَّز أمر جوهري من أجل المضي قُدماً في تنفيذ الاتفاقية. ومع ذلك، ينبغي للأعمال المنفّذة أن تكفل قيام صلة متينة بين تدابير التخفيف والتكيُّف وبين سُبل التنفيذ، بطريقة متوازنة، على النحو الذي ينعكس في الاتفاقية ذاتها. ويعتقد الوزراء بأن جميع المسارات المتبعة في إطار الاتفاقية يجب السير عليها بطريقة عاجلة وطموحة وفعّالة. وينبغي أن يعكس هذا التقدُّم الروابط القائمة بين التخفيف والتكيُّف وسُبل التنفيذ، باعتبار أن هذه العلاقة واردة أصلاً في صُلب الاتفاقية.

٦٣ - ويدعو الوزراء جميع الأطراف المدرجة في المرفق الأول إلى الوفاء بالتزاماتها المتصلة بالتخفيف والتكيُّف والتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات بموجب الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو الملحق بها.

٦٤ - ويشدد الوزراء على أن سُبل التعامل مع تغيُّر المناخ في المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الطيران المدني الدولي يتعين أن تكون متناسقة مع مبادئ وأحكام الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو.

٦٥ - ويعيد الوزراء التأكيد على أن ظواهر التصحُّر وتدهور الأراضي والجفاف والعواصف الترابية والرملية تمثّل شاغلاً خطيراً بالنسبة للبلدان النامية؛ ومن ثم فلا بد من التعجيل باتخاذ إجراءات على الصعيد الدولي للتصدّي لتلك التحديات. ويشددون على

الأهمية الكبيرة التي تتسم بها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، مؤكّدين على أن ظواهر التصحُّر وتدهور الأراضي والجفاف تؤدّي إلى تآكل الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. ويعيد الوزراء التأكيد على أن مواجهة التصحُّر وتدهور الأراضي والجفاف تمكّن البلدان من التعامل مع تحدّيات السياسات العالمية المتعددة، ومن ذلك مثلاً الأمن الغذائي والتكيُّف مع تغيُّر المناخ والهجرة القسرية. وفي هذا السياق، ينوه الوزراء بنتائج الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، التي عقدت في تشانغوُن بجمهورية كوريا في الفترة من ١٠ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٦٦ - ويوجه الوزراء نداء حازماً إلى جميع الأطراف تدعوها فيه إلى تقديم الدعم الكامل لتنفيذ الاتفاقية بجميع جوانبها، وخاصة عن طريق تشجيع تبادل المعارف بشأن أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من التعاون العالمي والإقليمي في مكافحة التصحُّر وتدهور الأراضي والجفاف.

٦٧ - ويؤكد الوزراء على ضرورة التشديد أيضاً على حشد وتوجيه الموارد المالية الكافية والقابلة للتنبؤ وتيسير السبل المباشرة للحصول عليها بما يساعد على التصدّي لآثار التصحُّر وتدهور الأراضي والجفاف وتحسين سُبل معيشة الناس الضعفاء المتضررين من جرّاء هذه المشاكل التي تتسم بأقصى قدر من الإلحاح على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي.

٦٨ - ويقر الوزراء بالعلاقة الرابطة بين تغيُّر المناخ وفقدان التنوّع البيولوجي والتصحُّر، وبالحاجة إلى مضاعفة الجهود المبذولة لمكافحة التصحُّر وتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي، مؤكّدين على ضرورة دعم التعاون والتنسيق فيما بين أمانات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، واتفاقية التنوُّع الأحيائي، مع مراعاة ولايات كل منها.

٦٩ - ويعرب الوزراء عن قلقهم إزاء الآثار المدمِّرة الناجمة عن ظواهر الطقس الشديدة التي تتسم بها النوبات المتكررة والمطوّلة من الجفاف والفيضان مع زيادة تواتر وقسوة العواصف الترابية والعواصف الرملية، مع ما ينجم عنها من أثر سلبي على البيئة والاقتصاد، ويدعون إلى انتهاج السياسات الملائمة في البلدان النامية وإلى تقديم الموارد المالية ونقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة لمواجهتها.

٧٠ - ويعرب الوزراء عن التزامهم ببذل قصارى الجهود للعمل على إقامة عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي في سياق التنمية المستدامة، ويحثون الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات عاجلة لعكس مسار التصحُّر وتدهور الأراضي والجفاف، حسب مقتضى الحال، بمساعدة من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية والوكالات المتعددة الأطراف والجماعات الرئيسية وغيرها من الأطراف المعنيّة. كما يحثون منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدولية والوكالات المتعددة الأطراف والجماعات الرئيسية وسائر الأطراف صاحبة المصلحة، على المساهمة في سبيل إقامة عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي. وطبقاً للالتزامات المتعهّد بها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يعرب الوزراء عن تصميمهم على اتخاذ إجراءات متناسقة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي طبقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، من أجل العمل على الصعيد العالمي على رصد تدهور الأراضي وإصلاح الأراضي التي عانت من التدهور في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الجافة وشبه الرطبة، ويدعون إلى تنفيذها، آخذين بعين الاعتبار الأولويات والظروف والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٧١ - ويعرب الوزراء أيضاً عن دعمهم لتعزيز القاعدة العلمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بما في ذلك النظر في تشكيل فريق علمي حكومي دولي متوازن إقليمياً ومعني بالتصحُّر وتدهور الأراضي والجفاف.

٧٢ - ويؤكد الوزراء من جديد على القيمة الجوهرية للتنوّع البيولوجي فضلاً عن القِيَم التي يتسم بها التنوُّع البيولوجي من النواحي الإيكولوجية والجينية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتعليمية والثقافية والترويحية والجمالية، ودوره الأساسي في التنمية المستدامة ورفاه البشر. ويؤكدون مرة أخرى على فداحة الخسارة التي لحقت بالتنوّع الإحيائي العالمي وتدهور النظم الإيكولوجية، مؤكّدين على أن هذه الظواهر تقوّض التنمية العالمية وتؤثّر على الأمن الغذائي والتغذية وعلى توافر المياه وسبل إتاحتها، وصحة فقراء الريف بل وصحة البشر على الصعيد العالمي، بما في ذلك أجيال الحاضر والمستقبل وخاصة في البلدان النامية.

٧٣ - ويدعو الوزراء إلى العمل، حسب مقتضى الحال، على تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوّع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ باعتبارها الإطار الشامل في مجال التنوع البيولوجي، وإلى مواصلة الجهود الجارية الرامية إلى ترجمة أهداف آيشي للتنوع البيولوجي إلى استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي. ويرحب الوزراء باعتماد بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، وبفتح باب التوقيع عليه. ويدعون أيضاً الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف

في اتفاقية التنوّع البيولوجي إلى تعزيز قدرة البلدان النامية الأطراف في الاتفاقية على كفالة التأهب من أجل تنفيذ أحكام بروتوكول ناغويا. ونظراً لأن عقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ يتيح فرصة فريدة لإشراك شعوب العالم في معركة حماية الحياة على الأرض، فإن الوزراء يؤكدون من جديد التزامهم بعدم ادخار أي جهد من أجل النجاح في تحقيق أهداف العقد.

٧٤ - ويؤكد الوزراء من جديد دعمهم من أجل التوصّل إلى نتائج ناجحة للاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للتنوّع البيولوجي، المقرر عقده في حيدر أباد، بالهند، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ويشيرون في هذا الصدد إلى أهمية تنفيذ خطة العمل المتعددة السنوات بشأن التعاون بين بلدان الجنوب بشأن التنوُّع البيولوجي من أجل التنمية، التي سيُنظر فيها خلال الاجتماع الحادي عشر، باعتبارها أداة مفيدة يمكن أن تُكمِّل التعاون بين الشمال والجنوب وكذلك التعاون الثلاثي ومن أجل تقديم مساهمات هامة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠.

٧٥ - ويرحب الوزراء بهذه الاستراتيجية الرامية إلى تعبئة الموارد دعماً لتنفيذ الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوّع البيولوجي، مؤكّدين على أهمية تقديم التمويل لحفظ التنوّع البيولوجي.

٧٦ - ويؤكد الوزراء من جديد المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للغابات والمساهمة الهامة للإدارة المستدامة للغابات في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وضرورة تعزيز الجهود الرامية لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات وإعادة غرس أشجارها وإصلاحها وعدم اجتثاثها، وضرورة التشجيع على تنفيذ الصك غير الملزم قانونا المتعلق بجميع أنواع الغابات وأهدافه العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات، والإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى للدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بمناسبة تدشين السنة الدولية للغابات. ويؤكد الوزراء أهمية معالجة الثغرات المالية التي تشوب مجال الإدارة المستدامة للغابات، من خلال إنشاء صندوق عالمي جديد معني بالغابات ضمن إطار الأمم المتحدة، تماشياً مع مبادئ التنمية المستدامة، من أجل تلبية احتياجات التمويل اللازمة للبلدان من أجل إدارة مستدامة لغاباتها ولا سيما البلدان النامية التي تعاني احتياجات وظروفاً خاصة بما في ذلك أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، والبلدان ذات الغطاء الحرجي المتوسط والمرتفع، والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويعيدون التأكيد على الحاجة لدعم السياسات القطاعية والمؤسسية التي تعزِّز الإدارة المستدامة للغابات. ويسلطون الأضواء أيضا على الاعتراف الوارد بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“، بالدور الحيوي لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في ضوء عضويته

العالمية وولايته الشاملة، فيما يتصل بالتصدّي للقضايا المتعلقة بالغابات بطريقة شاملة ومتكاملة وتعزيز تنسيق السياسات والتعاون على الصعيد الدولي من أجل التوصُّل إلى إدارة مستدامة للغابات.

٧٧ - ويدعو الوزراء المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم الكامل لدول البحر الكاريبي في جهودها للحصول على اعتراف دولي بالبحر الكاريبي بوصفه منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة، والاعتراف في الوقت ذاته بأهمية البحر الكاريبي بالنسبة إلى أجيال الحاضر والمستقبل وبالنسبة إلى تراث البشر الذين يعيشون في المنطقة، من أجل استمرار رفاهيتهم وإدامة سُبل حياتهم، والحاجة الماسة إلى أن تتخذ بلدان المنطقة الخطوات الملائمة من أجل الحفاظ عليه وحمايته بدعم من جانب المجتمع الدولي.

٧٨ - ويؤكد الوزراء أهمية معالجة مسائل الطاقة، بما في ذلك الحصول على الطاقة بأسعار معقولة وكفاءة الطاقة واستدامة مصادر الطاقة واستخدامها، كجزء من الجهود العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة.

٧٩ - ويشير الوزراء إلى أن مجموعة الـ ٧٧ والصين شكلت قوة رئيسية في عملية التفاوض بشأن قانون البحار على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وأثّرت مواقف مجموعة الـ ٧٧ والصين بشكل ملحوظ على تكريس بعض مفاهيم قانون البحار الرئيسية المرتبطة ارتباطاً لا انفصام له بالتنمية المستدامة، مثل: المنطقة الاقتصادية الخالصة، حيث تتمتع الدولة الساحلية بحقوق السيادة على الموارد الطبيعية، وقاع البحار والمحيطات خارج حدود الولاية الوطنية (''المنطقة'')، ووجوب استغلال الموارد فيها لصالح البشرية جمعاء، بغض النظر عن الموقع الجغرافي للدول، سواء كانت ساحلية أو غير ساحلية، مع إيلاء اعتبار خاص لمصالح الدول النامية واحتياجاتها.

٨٠ - وفي هذا الصدد، يشير الوزراء إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٧٤٩ (د-٢٥)، ولاحقا اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، جعلا مبدأ التراث المشترك للإنسانية الذي التزمت به مجموعة الـ ٧٧ والصين منذ نشأتها في عام ١٩٦٧، يتبلور فيصبح قاعدة تقليدية.

٨١ - ويسلِّم الوزراء بأن البلدان النامية تواجه تحدياً رئيسياً في مجال قانون البحار، ألا وهو حفظ التنوع البيولوجي البحري واستغلاله على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية. وإن قيام قلة قليلة باستغلال الموارد في منطقة بحرية تُعد تراثاً مشتركاً للإنسانية والاستفادة منها لا يتفق مع المبادئ العامة للقانون الدولي، بما في ذلك المبادئ المتعلقة بالإنصاف، إذ يحق للبشرية جمعاء أن تنتفع بهذه المنطقة ومواردها. وفي هذا السياق، يشدد الوزراء على أن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر.

٨٢ - ويشدد الوزراء على أن المبدأ الأساسي المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفي قرار الجمعية العامة ٢٧٤٩ (د-٢٥) الذي ينطبق على هذه الموارد هو مبدأ التراث المشترك للإنسانية، وأنه يجب وضع نظام قانوني محدد للتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية في شكل اتفاق تنفيذ للاتفاقية يقوم على أساس ذلك المبدأ. وينبغي التفاوض على اتفاق التنفيذ هذا باعتباره حزمة واحدة، ويجب أن يشمل حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستغلاله بشكل مستدام، بما في ذلك الموارد الجينية وتقاسم المنافع مع مراعاة حقوق الملكية الفكرية، والبحث العلمي، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية.

٨٣ - ويعرب الوزراء عن قلقهم من التواتر المتزايد والحجم المتسع للكوارث الطبيعية التي حدثت في السنوات الأخيرة، مما أدّى إلى خسارة فادحة في الأرواح وعواقب سلبية طويلة الأجل من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على صعيد البلدان، ولا سيما البلدان النامية. ونتيجة لذلك، لقي ملايين من البشر حتفهم فيما تعرّض الملايين للتشريد. ويؤكدون من جديد أن الآثار الناجمة عن الكوارث تقوّض سُبل معيشة الضعفاء ن وتدمّر النمو الاقتصادي للبلدان وتحول دون تقدّمها نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وفضلاً عن ذلك فإن هذه التحديات تتفاقم من جرّاء الأثر الناجم عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأزمة الغذاء العالمية واستمرار انعدام الأمن الغذائي وأزمة الطاقة، وكذلك التحديات التي يطرحها تغيُّر المناخ.

٨٤ - ويناشد الوزراء المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية ذات الصلة، زيادة المساعدات المقدمة إلى الدول المتضررة، بما في ذلك بدعم الجهود المبذولة من أجل تدعيم قدراتها الوطنية والإقليمية من أجل تنفيذ خطط واستراتيجيات التأهب وسرعة الاستجابة والتعافي والتنمية فيما يتصل بالكوارث الطبيعية. ويؤكدون الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود فيما يتصل بتقديم المزيد من الموارد المالية الجديدة وبنقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية دعماً لتنفيذ البرامج الرامية إلى التخفيف من حدّة مخاطر الكوارث وتعزيز قدرات تلك البلدان على الصعيد الوطني والإقليمي، وصولاً إلى تنفيذ خطط واستراتيجيات الوقاية، بما في ذلك نُظم الإنذار المبكّر والتأهب وسرعة الاستجابة والتعافي والتنمية فيما يتصل بالكوارث الطبيعية.

٨٥ - ويسلِّم الوزراء بالحاجة إلى كفالة إقرار الحق في أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، ويعربون عن تصميمهم على دعم النُظم الصحية والترويج للأخذ بنهج متعدد القطاعات من أجل تلبية الاحتياجات الصحية لسكان البلدان النامية.

٨٦ - ويسلِّم الوزراء بأن العبء العالمي الذي تشكّله الأمراض المُعدية وغير المُعدية إنما يمثّل واحداً من التحديات الإنمائية الرئيسية في القرن الواحد والعشرين ويقوّض التنمية المستدامة للدول الأعضاء، ويسلمون في هذا الصدد بالحاجة الماسة لاتخاذ مزيد من التدابير على كلٍ من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني للتصدّي للأمراض المُعدية وغير المعدية.

٨٧ - ويؤكد الوزراء من جديد أن اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة هي اللجنة الرئيسية الوحيدة في المنظمة المعهود إليها بالمسؤوليات المتعلّقة بالشؤون الإدارية والمالية وشؤون الميزانية. وفي هذا الصدد، يطلب الوزراء ألا تتم مناقشة أي مسائل متعلّقة بالميزانية والشؤون المالية والإدارية بما في ذلك ما يتصل بإنشاء عمليات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة إلا في إطار اللجنة الخامسة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

٨٨ - ويؤيد الوزراء بقوة الدور الرقابي الذي تقوم به الجمعية العامة، فضلا عن الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ذات الصلة التابعة لها، في مجالات التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم. وفي هذا السياق، يجددون التزامهم بتدعيم دور لجنة البرنامج والتنسيق، ويشجعون الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين على ملء جميع شواغر لجنة البرنامج والتنسيق المخصصة للمجموعات الإقليمية التي تشارك فيها. ويحث الوزراء أيضاً سائر أعضاء الأمم المتحدة على المشاركة الفعّالة في دورات لجنة البرنامج والتنسيق.

٨٩ - ويؤكدون من جديد أن أي جهود ترمي إلى إصلاح الأمانة العامة والإدارة، بما في ذلك عملية ميزانيتها، يجب ألا تهدف إلى تغيير الطابع الحكومي الدولي والمتعدد الأطراف والدولي للمنظمة، بل يجب أن تعزز قدرة الدول الأعضاء على أداء دورها في الرقابة والرصد. كما أن نظر الدول الأعضاء وموافقتها المسبقة أمر أساسي في جميع الحالات التي تندرج التدابير المطلوب تنفيذها فيها ضمن اختصاص الجمعية العامة، ويشيرون في هذا الصدد إلى القرار ٢٥٧/٦٦. ويؤكدون من جديد أيضاً حق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في التعبير عن آرائها بشأن إدارة المنظمة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بميزانيتها، والحاجة إلى تفاعل متواصل وحوار مستمر بين الأمانة العامة والجمعية العامة بهدف تهيئة بيئة إيجابية لإجراء المفاوضات وتفعيل عملية صُنع القرارات وتنفيذ تدابير الإصلاح.

٩٠ - ويؤكد الوزراء من جديد أهمية الإطار الاستراتيجي بوصفه التوجيه السياساتي الرئيسي للمنظمة وضرورة أن يعكس مضمونه بصورة كاملة الولايات التي تضطلع بها الدول الأعضاء، بما في ذلك النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يشددون على ضرورة مشاركة الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ مشاركة كاملة في النظر في الإطار الاستراتيجي المقتَرح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٩١ - ويؤكد الوزراء من جديد التزام مجموعة الـ ٧٧ والصين بالإصلاح في الأمانة العامة للأمم المتحدة وإدارتها، بغية جعل المنظمة أكثر فعالية وتمثيلاً وشفافية ومساءلة واستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء. ويبرزون أنه لكي تكلل هذه الإصلاحات بالنجاح، ينبغي أن تقوم على مشاورات موسعة وشاملة مع الجمعية العامة ويجب أن تعبِّر عن طابع الأمم المتحدة كمنظمة تتولى فيها الدول الأعضاء زمام المبادرة وتكرِّس هذا الطابع.

٩٢ - ويؤكد الوزراء على ضرورة تقديم أي اقتراح أو تدبير يتصل بتنفيذ توصيات تقرير فريق إدارة التغيير يندرج ضمن اختصاص الدول الأعضاء إلى الجمعية العامة للنظر فيه والموافقة المسبقة عليه، عن طريق لجنتها الخامسة، تماشياً مع الأحكام الواردة في قراري الجمعية العامة ٢٥٩/٦٤ و ٢٥٧/٦٦.

٩٣ - ويؤكد الوزراء أن المنهجية الراهنة المتّبعة في إعداد جدول الأنصبة المقررة إنما تعكس التغيُّرات التي تطرأ على الأحوال الاقتصادية النسبية للدول الأعضاء. كما يؤكد الوزراء من جديد على مبدأ ''القدرة على الدفع'' بوصفه المعيار الأساسي في قسمة نفقات الأمم المتحدة، ويرفضون إدخال أي تغيير على عناصر المنهجية الحالية بالنسبة لإعداد جدول الأنصبة المقررة بهدف زيادة مساهمات البلدان النامية. وفي هذا المضمار، يشددون على أن العناصر الأساسية للمنهجية الحالية لجدول الأنصبة المقررة، من قبيل فترة الأساس، والدخل القومي الإجمالي، وأسعار التحويل، والتسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، ومعامل التدرج، والحد الأدنى والحد الأقصى لأقل البلدان نموا، وتسوية رصيد الديون، هي عناصر يجب ألا يمسها أي تغيير وهي غير قابلة للتفاوض.

٩٤ - ويؤكد الوزراء أن المعدل الأقصى الحالي للأنصبة المقررة، أو الحد الأقصى، قد حدد بوصفه حلا توفيقيا سياسيا، وهو مخالف لمبدأ القدرة على الدفع ويمثل مصدرا أساسيا لتشوه جدول الأنصبة المقررة. وفي هذا السياق، يحثون الجمعية العامة على إجراء استعراض لهذا الترتيب، وفقا للفقرة ٢ من القرار ٥/٥٥ جيم.

٩٥ - ويؤكد الوزراء أن المبادئ والمبادئ التوجيهية الحالية لقسمة نفقات عمليات حفظ السلام التي وافقت عليها الجمعية العامة في قراراتها ذات الصلة ينبغي أن تشكل أساسا لأي مناقشات بشأن جدول الأنصبة المقررة لتمويل عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، يشدد الوزراء على ضرورة أن يعكس جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام بوضوح المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن فيما يتعلق بصون السلام والأمن. ويشير الوزراء أيضاً إلى أن البلدان الأقل نموا من الناحية الاقتصادية، قدرتها على المساهمة في ميزانيات عمليات حفظ السلام محدودة. وفي هذا السياق، يشدد الوزراء

على أن أي مناقشة بشأن نظام التخفيضات المطبق على الجدول الخاص بعمليات حفظ السلام ينبغي أن يراعي ظروف البلدان النامية التي يجب ألا تتأثر أوضاعها الحالية بشكل سلبي. ويشدد الوزراء، في هذا الصدد، على أن أي عضو من أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين ليس عضوا دائما في مجلس الأمن، يجب ألا يُصنف بالتالي فوق المستوى جيم.

٩٦ - ويؤكد الوزراء مجددا أنه ينبغي عدم تعريض الاستقرار المالي للأمم المتحدة للخطر جرّاء اتخاذ تدابير تعسفية. ويشدد الوزراء على أن أي جهود تبذل لاستخدام المساهمات المالية وسيلة للضغط من أجل اعتماد مقترحات معينة تؤدي إلى نتائج عكسية وتشكل انتهاكا لالتزامات الدول الأعضاء بتوفير الموارد للمنظمة، على النحو المنصوص عليه في ميثاقها.

٩٧ - ويرفض الوزراء، في هذا السياق، جميع التدابير القسرية الانفرادية، التي تتعارض مع القانون الدولي، والتي تعرقل، وأحيانا تعوق دفع الأنصبة المقررة من الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى ميزانيات المنظمة.

٩٨ - ويعرب الوزراء أيضا عن القلق إزاء إغلاق الحسابات المصرفية الرسمية للدول الأعضاء في المجموعة، الأمر الذي أعاق حسن سير العمل في البعثات فضلا عن دفع اشتراكات الدول الأعضاء إلى المنظمة. وفي هذا الصدد، يشدد الوزراء على أن الطابع الخاص للنظام المصرفي لا يعفي البلد المضيف من مسؤوليته عن كفالة توفير خدمات مصرفية غير مقيدة إلى البعثات الدائمة للدول الأعضاء في المجموعة في نيويورك، ويحثون البلد المضيف على الوفاء بالتزاماته وفقاً لذلك.

٩٩ - ويؤكد الوزراء مجددا بقوة الالتزام القانوني لجميع الدول الأعضاء بتحمل النفقات المالية للأمم المتحدة، وفقا للميثاق، ويحثون جميع الدول الأعضاء على تسديد أنصبتها المقررة في الوقت المحدد كاملة ودون شروط. ويؤكدون أيضا أنه ينبغي أن تراعى الصعوبات الخاصة والحقيقية التي تواجهها بعض البلدان النامية وتمنعها مؤقتا من الوفاء بالتزاماتها المالية مراعاة كاملة وأنه يجب أن تستجيب مقررات الجمعية العامة بشأن البند المعنون ”جدول الأنصبة المقررة“ من جدول الأعمال لهذه الصعوبات.

١٠٠ - ويشدد الوزراء على ضرورة أن يكون مستوى الموارد الذي تعتمده الجمعية العامة متناسبا مع جميع البرامج والأنشطة المأذون بها من أجل كفالة تنفيذها بشكل كامل وفعال. ويؤكدون من جديد أيضا أولويات المنظمة حسبما اعتمدتها الجمعية العامة والحاجة إلى أن يعرض الأمين العام هذه الأولويات عند تقديمه الميزانيات البرنامجية المقترحة.

١٠١ - ويكرر الوزراء التأكيد على ضرورة تحقيق توازن بين أولويات المنظمة المتفق عليها لدى تخصيص موارد الميزانية العادية للأمم المتحدة، الذي بات يتم بشكل دائب على حساب الأنشطة الإنمائية. وفي هذا الصدد، يشدد الوزراء أيضا على وجوب أن تنفذ الأمانة العامة بدقة ولايات الجمعية العامة دون أية استثناءات و/أو تأخير.

١٠٢ - وفي هذا السياق، يشدد الوزراء على أن تعزيز الأمم المتحدة ودورها في التعاون الدولي من أجل التنمية أمر جوهري للتصدي للتحديات والفرص الراهنة والمقبلة الناشئة عن عملية العولمة. ويقرون بأنه يتعين على الأمم المتحدة أن تنهض بإمكاناتها وقدراتها على تنفيذ ولاياتها بالكامل وأن تكفل الإنجاز الفعال لبرامجها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، يحثون الأمين العام على زيادة تعزيز ركيزة التنمية للمنظمة بأسرها، بما في ذلك حساب التنمية الخاص بها.

١٠٣ - ويشدد الوزراء على أهمية كفالة تقيد الأمانة العامة بأعلى معايير المساءلة والشفافية والنزاهة والسلوك الأخلاقي. وبناء عليه، يحث الوزراء الأمين العام على أن ينفِّذ، على سبيل الأولوية، قراري الجمعية العامة ٢٥٩/٦٤ و ٢٥٧/٦٦.

١٠٤ - ويعرب الوزراء عن القلق إزاء عدم كفاية حصة البلدان النامية في نظام المشتريات التابع للأمم المتحدة. ويشددون على أن تستند مشتريات الأمم المتحدة إلى أوسع قاعدة جغرافية ممكنة، مع معاملة البلدان النامية معاملة تفضيلية. ويشددون كذلك على أن تكون قائمة الموردين إلى الأمم المتحدة ممثلة لأعضاء المنظمة، ويؤكدون الحاجة إلى تنفيذ تدابير ملموسة لكفالة إتاحة فرص أكبر للمؤسسات التجارية من البلدان النامية في النفاذ إلى الأسواق في مجال مشتريات الأمم المتحدة.

١٠٥ - ويشدد الوزراء على الحاجة إلى زيادة تمثيل البلدان النامية، ولا سيما على مستوى الرتب العليا، وإلى تحسين التوزيع الجغرافي في الأمانة العامة وزيادة الشفافية في عملية استقدام الموظفين.

١٠٦ - ويشير الوزراء إلى القرار الذي اتخذه رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الجنوب الثاني، المعقود في الدوحة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، والقاضي بالعمل على ضمان أن تُحترم بالكامل في البرامج والسياسات الموضوعة في سياق العولمة مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وخاصة عندما تتعلق بالمساواة فيما بين الدول واحترام استقلال الدول والسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتشديد على أن تُستلهم هذه المبادئ والمقاصد في التزامنا الكامل بتعددية

الأطراف وفي البحث عن نظام اقتصادي دولي أكثر عدلاً وإنصافاً يتيح الفرص لرفع مستوى معيشة شعوبنا.

١٠٧ - ويشير الوزراء إلى القرار الذي اتخذه رؤساء دول وحكومات مؤتمر قمة الجنوب الثاني، بالعمل من أجل تحقيق حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت أشكال الهيمنة الاستعمارية أو الأشكال الأخرى للهيمنة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي، والتي تؤثر على نحو معاكس في تنميتها الاجتماعية الاقتصادية، ودعوة المجتمع الدولي إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لإنهاء استمرار الاحتلال الأجنبي، وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

١٠٨ - ويكرر الوزراء دعوتهم إلى الانسحاب الفوري والكامل لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن الجولان السوري المحتل حتى خط حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومن الأراضي اللبنانية المحتلة المتبقية. ويعيدون تأكيد دعمهم لإتمام عملية سلام في الشرق الأوسط ترمي إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨)، و ١٨٥٠ (٢٠٠٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وفي هذا السياق، يعيدون أيضا تأكيد دعمهم لمبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربي في آذار/مارس ٢٠٠٢.

١٠٩ - ويشدد الوزراء على ضرورة إعمال الشعب الفلسطيني، في أسرع وقت ممكن، لحقه في تقرير المصير وفي استقلال دولته الفلسطينية بما يتيح تحقيق استقراره وازدهاره وتنميته من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي هي حق لجميع الشعوب. ويعرب الوزراء عن دعمهم للجهود التي يبذلها الشعب الفلسطيني لتحقيق الاستقلال، ويرحبون في هذا الصدد بتقديم طلب فلسطين يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

١١٠ - ويدين الوزراء استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والأعمال غير القانونية للسلطة القائمة بالاحتلال التي لا تزال تؤدي إلى سقوط ضحايا في صفوف المدنيين، وإلى المعاناة الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية، وتدمير الممتلكات والهياكل الأساسية والأراضي الزراعية الفلسطينية، والنيل من تلاصق الأرض ووحدتها وسلامتها.

١١١ - ويعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء زيادة التدهور في الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة المحاصر، نتيجة للممارسات

الإسرائيلية غير القانونية، بما فيها بناء المستوطنات والجدار الفاصل وفرض الحصار وإقامة المئات من نقاط التفتيش. ويدعون إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى أن تكف فورا عن اتخاذ جميع التدابير غير القانونية التي تضر بالاقتصاد والتنمية الفلسطينيين، وعلى وجه الخصوص، الحصار اللاإنساني وغير القانوني المفروض على قطاع غزة والقيود المفروضة على حركة الأشخاص والسلع، بما في ذلك التبادل التجاري في سائر أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة ومنها وإليها، وأن تقدم تعويضات عن جميع الأضرار التي ألحقتها بالممتلكات والمؤسسات والبنية التحتية الفلسطينية. ويكررون دعوتهم المجتمع الدولي إلى مواصلة إمداد الشعب الفلسطيني بالمساعدات الإنمائية والإنسانية التي يحتاجها بشدة في هذه الفترة العصيبة ولا سيما من أجل إعادة بناء قطاع غزة وتحقيق انتعاشه الاقتصادي.

١١٢ - ويعيد الوزراء تأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه وموارد الطاقة؛ ويطالبون إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالكف عن استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل أو إتلافها أو التسبب في ضياعها أو استنفادها، وعن تعريضها للخطر.

١١٣ - ويؤكد الوزراء مجددا ضرورة قيام حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية باستئناف المفاوضات وفقا لمبادئ وأهداف الميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، من أجل التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل سلمي للنزاع على السيادة بشأن ”مسألة جزر مالفيناس“، الأمر الذي يضر كثيرا بالقدرات الاقتصادية للأرجنتين، وضرورة أن يمتنع كلا الطرفين عن اتخاذ قرارات تعني ضمنا إدخال تعديلات من جانب واحد على الوضع في الوقت الذي يجري فيه في الجزر تنفيذ العملية التي أوصت بها الجمعية العامة.

١١٤ - ويعيد الوزراء تأكيد الحاجة إلى التماس حلّ سلمي لقضايا السيادة التي تواجه البلدان النامية بما في ذلك، ضمن جملة أمور، النزاع بشأن أرخبيل تشاغوس الذي يشمل دييغو غارسيا، الذي تم اقتطاعه بصورة غير مشروعة من أرض موريشيوس في انتهاك للقانون الدولي ولقراريْ الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ٢٠٦٦ (د-٢٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥. ومن شأن عدم حلّ هذه القضايا المتصلة بالقضاء على الاستعمار والسيادة أن يضر بشكل خطير بالقدرات والآفاق الاقتصادية للدول النامية ويقوّض التنمية فيها.

١١٥ - ويكرر الوزراء الإعراب عن موقفهم الذي مفاده أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكمّل للتعاون الإنمائي بين بلدان الشمال والجنوب، وليس بديلا عنه؛ ويؤكدون مجددا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمثل مسعى جماعيا للبلدان النامية يستند إلى مبدأ التضامن وإلى مُسلّمات وظروف وأهداف يختص بها السياق التاريخي والسياسي للبلدان النامية واحتياجاتها وتطلعاتها، وعلى هذا فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يستحق أن يُعزّز بطريقة خاصة به تكون مستقلة وقائمة بذاتها على نحو ما أعيد تأكيده في الوثيقة الختامية لنيروبي. وفي هذا السياق، يشدد الوزراء أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرنامجه يجب أن تتولى دفعه بلدان الجنوب. وبهذه الصفة، يتطلب التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يكتسب أهمية حاسمة بالنسبة إلى البلدان النامية رؤية طويلة الأجل وترتيبا مؤسسيا عالميا على النحو المتوخى في مؤتمر قمة الجنوب الثاني.

١١٦ - ويؤكد الوزراء من جديد على أهمية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبخاصة في البيئة الاقتصادية الدولية الراهنة ويكررون الإعراب عن دعمهم للتعاون في ما بين بلدان الجنوب كاستراتيجية لدعم جهود التنمية التي تبذلها البلدان النامية وكذلك كوسيلة لتعزيز مشاركتها في الاقتصاد العالمي. ويكررون التأكيد على أطر التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومبادئه كما أقرها اجتماعهم السنوي الرابع والثلاثون الذي عقد في نيويورك في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وأعيد تأكيدها في الاجتماعين الوزاريين السنويين الخامس والثلاثين والسادس والثلاثين.

١١٧ - ويشدد الوزراء على أن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب هي الهيئة المركزية المتعددة الأطراف لصنع السياسات في منظومة الأمم المتحدة المكلفة باستعراض وتقييم التقدم المحرز على نطاق العالم ونطاق المنظومة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميدان التنمية، بما في ذلك التعاون الثلاثي، ودعم هذا التعاون، وتقديم التوجيه العام بشأن التوجهات المستقبلية. ويحث الوزراء جميع الشركاء المهتمين بدعم التعاون بين بلدان الجنوب على الاسترشاد بمبادئ هذا التعاون وأهدافه المكرسة في الوثائق المتفق عليها دوليا من قبيل خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي أقرتها الجمعية في قرارها ٣٣/١٣٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، ووثيقة نيروبي الختامية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي أيدتها الجمعية في قرارها ٦٤/٢٢٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، فضلاً عن قرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة. ولذلك، يكرر الوزراء تأكيد موقف المجموعة الذي يقضي بأن تسترشد أي مناقشة بشأن السياسات تجري خارج منظومة الأمم المتحدة بالإطار المتفق عليه أعلاه وبتوافق آراء ياموسوكرو بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١١٨ - ويرحب الوزراء بالقرار ١/١٧ الصادر عن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب، ولا سيما الفقرة ٨ التي تتعلّق بإعادة تسمية الوحدة الخاصة السابقة لتحمل إسم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، يؤكدون على أن دعم منظومة الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب يمكن زيادته من خلال تدعيم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تزويده بالموارد البشرية والمالية والتقنية وبما يساعد المكتب على أن يواصل أداء دوره الاستشاري في إسداء المشورة الفنية والاستراتيجية مع إيلاء دعمه في بناء القدرات من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إضافة إلى سائر الصناديق والبرامج وبما يمكّن المكتب من دعم تعميم التعاون بين بلدان الجنوب عبر الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة.

١١٩ - ويقر الوزراء بضرورة حشد الموارد الكافية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويدعون، في هذا السياق، جميع البلدان القادرة على المساهمة في دعم هذا التعاون إلى القيام بذلك، من خلال جهات منها صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وصندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٢٠ - ويرحب الوزراء بالتقدُّم المحرز في تفعيل الاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في بلدان الجنوب، ويدعون الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ إلى عرض استضافة الاجتماعات التحضيرية التقنية التي تسبق انعقاد المؤتمر العام الأول للاتحاد. ويرحبون أيضاً بقيام رئيس مجموعة الـ ٧٧ بعقد اجتماع رفيع المستوى معنيّ بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا بمناسبة انعقاد المنتدى العالمي المعني بالعلوم في بودابست في الفترة من ١٦ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

١٢١ - ويشير الوزراء إلى الفقرة ١٢٠ من الإعلان المعتمد في الدورة السنوية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بشأن الصندوق الدولي لتعزيز الثقافة الذي تلاه قرار صادر بالإجماع عن الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ويطلب الوزراء إلى المدير العام لليونسكو أن يبادر بإطلاق أنشطة الصندوق الدولي لدعم الثقافة، آخذاً بعين الاعتبار الاحترام الكامل للقرار ١٨ جيم/٨٧ الذي أنشئ بموجبه الصندوق في عام ١٩٧٤ مع تزويده بـ ''استقلالية فكرية وتنفيذية كبيرة'' والقرار ٣٥ جيم/٤٨ المعتمد في عام ٢٠٠٩ والذي يؤكد ''الاستقلالية الفكرية والتنفيذية'' للصندوق الدولي لتعزيز الثقافة.

١٢٢ - ويدعو الوزراء الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ إلى تقديم عرض بشأن مكان استضافة الدورة الثالثة عشرة للجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب في عام ٢٠١٣. ويدعون الدول الأعضاء إلى استضافة الاجتماعات القطاعية

المعنية بشتى ميادين التعاون، بما في ذلك منتديات بلدان الجنوب للبرلمانيين ورؤساء البلديات والشباب ووسائل الإعلام والمجتمع المدني، فضلاً عن الاجتماعات المواضيعية المتوخّى انعقادها في إطار خطة عمل الدوحة، المعتمدة في مؤتمر قمة الجنوب.

١٢٣ - ويلاحظ الوزراء أنه قد يلزم عقد المزيد من الاجتماعات الرفيعة المستوى للمجموعة بشأن المسائل المواضيعية أو القطاعية تكون نتائجها عملية المنحى، وذلك في ضوء التحديات المتزايدة والصعبة التي تواجهها البلدان النامية. ولهذه الغاية، يدعو الوزراء الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ إلى تقديم عروض لاستضافة الاجتماعات الرفيعة المستوى للمجموعة بشأن هذه المسائل، حسب الاقتضاء.

١٢٤ - ويشير الوزراء إلى منهاج العمل لتنمية بلدان الجنوب، ويدعون البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، إلى استضافة اجتماعات الفريق الرفيع المستوى للشخصيات البارزة في الجنوب بغية استكمال هذا المنهاج مع مراعاة ما تواجهه البلدان النامية من واقع متغير وتحديات مستجدة.

١٢٥ - ويلاحظ الوزراء الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة الجنوب الثالث ويدعون رئيس مجموعة الـ ٧٧ إلى مواصلة مشاوراته مع الدول الأعضاء لاستضافة عقد مؤتمر القمة في موعد مناسب.

١٢٦ - ويوافق الوزراء على تقرير الاجتماع السابع والعشرين للجنة خبراء صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ويؤيدون ما ورد فيه من توصيات. ويثني الوزراء على رئيس الصندوق لالتزامه المتواصل ويعربون عن ارتياحهم لما حققه الصندوق من نتائج. وفي ضوء الانخفاض السائد في مستوى عائدات الفائدة للصندوق بسبب الحالة المالية العالمية الراهنة كما أفاد رئيس الصندوق، يناشد الوزراء جميع الدول الأعضاء أن تقدم مساهمات كبيرة إلى صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني، بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة المشترك لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية، المقرر عقده في نيويورك في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

١٢٧ - ويقر الوزراء البيان المالي لحساب التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لمجموعة الـ ٧٧ على النحو المقدم من رئيس مجموعة الـ ٧٧، ويحثون الدول الأعضاء التي لم تبذل بعد جهوداً خاصة لدفع مساهماتها غير المسددة على القيام بذلك.

١٢٨ - ويعرب الوزراء عن تقديرهم العميق للأرجنتين لما أبدته من قيادة قديرة ولما قامت به من أعمال ممتازة وجهود دؤوبة بوصفها البلد الذي يرأس مجموعة الـ ٧٧ لعام ٢٠١٢. وبالنظر إلى ما تبين من كون عام ٢٠١٢ عاما حافلا بالتحديات لجميع البلدان النامية، فإن الالتزام الذي أبدته الجزائر بوصفها البلد الذي يرأس المجموعة في سعيها إلى تحقيق أهداف

مجموعة الـ ٧٧ وغاياتها، هو من دواعي الامتنان العميق. ويثني الوزراء أيضا على ما أبدته أمانة مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك من كفاءة في العمل وما تقدمه من دعم قيِّم متواصل إلى البلد الذي يرأس المجموعة وإلى الدول الأعضاء، ويتوجهون بالتهنئة إلى الأمين التنفيذي لمجموعة الـ ٧٧ على جائزة الإنجاز التي قدمت إليه خلال حفل افتتاح الاجتماع الوزاري تقديراً لأدائه المتميز والتزامه وتفانيه المتواصلين في سبيل تحقيق أهداف مجموعة الـ ٧٧ وغاياتها.

١٢٩ - ويرحب الوزراء بحرارة بانتخاب فيجي بالتزكية لرئاسة مجموعة الـ ٧٧ لعام ٢٠١٣.